

Distr.: General  
26 June 2013  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد مورينجون . . . . . (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جبل طارق

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة الصحراء الغربية

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة يحدد لغات العمل وإدراجها أيضا  
في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit  
(srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-36197 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٢٠

## إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

### مسألة جبل طارق (A/AC.109/2013/15)

٢ - الرئيس: أخطر اللجنة بأن وفد إسبانيا أعرب عن رغبته في المشاركة في نظر اللجنة في البند. ولفت الانتباه إلى ورقة العمل المتعلقة بمسألة جبل طارق، التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2013/15).

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

٣ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد بيكاردو (رئيس وزراء جبل طارق) مكانه إلى طاولة اللجنة.

٤ - السيد بيكاردو (رئيس وزراء جبل طارق): قال إن إسبانيا وافقت على التنازل بشكل نهائي ومطلق عن جبل طارق لصالح المملكة المتحدة بموجب معاهدة أوترخت، وأن هذه المعاهدة، الموقعة سنة ١٧١٣، لا يمكن الاعتداد بها في سنة ٢٠١٣ لتقييد أو تقليص حقوق سكان جبل طارق في تقرير مستقبلهم بأنفسهم. وسبق لرؤساء وزراء جبل طارق المتعاقبين أن طلبوا من اللجنة الدفاع عن حقوق سكان الإقليم وفق مقتضيات القانون الدولي الحديث وميثاق الأمم المتحدة وقرارات إنهاء الاستعمار ذات الصلة. ومضى قائلاً إن إسبانيا أبدت مراراً وتكراراً تجاهلها لواقع جبل طارق الحديث ورفضها منح أي وضع قانوني دولي لسكان جبل طارق، لكن هذا الموقف لم يعد له مكان في عالم اليوم. ويتعين على إسبانيا أن تختبر رأيها السياسي غير المقبول أمام محكمة العدل الدولية؛ فإذا رفضت مرة أخرى أن تفعل ذلك، ينبغي للجنة أن تطلب فتوى في المسألة من خلال اللجنة الرابعة، لأن القانون الدولي يتعارض تعارضاً واضحاً مع الموقف الإسباني.

٥ - وأضاف أن الوضع القانوني الدولي لجبل طارق بقي على حاله منذ أن أُدرج في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سنة ١٩٤٦، وأن قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د-١٥) ينطبق تماماً على هذا الإقليم. ونتيجة لذلك، فإن الخيارات الوحيدة المتاحة لإنهاء الاستعمار في جبل طارق هي الاستقلال أو الارتباط أو الاندماج الحر أو اكتساب أي مركز سياسي آخر يحدده بنفسه عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥ (د-٢٥). ولقد سعى سكان جبل طارق بوضوح لممارسة الخيار الرابع وقبلوا بالدستور الحالي في استفتاء جرى تنظيمه في عام ٢٠٠٦. وطلب جبل طارق مرات عديدة من اللجنة أن تبدي رأيها فيما إذا كانت وثيقة الدستور تجسد في حد ذاتها أبعد درجة ممكنة للحكم الذاتي ما دون الاستقلال، وهو ما سيساعد على إنهاء الاستعمار في جبل طارق وإزالته من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أن يوافق سكان جبل طارق على ذلك في استفتاء شعبي. وقال إن اللجنة التي أنشئت بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون بهدف خدمة مصالح أقاليم من مثل جبل طارق يجب عليها ألا تتجاهل آماني شعب جبل طارق أو همشها.

٦ - ومضى قائلاً إن مبادئ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقضي أن لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها وأن أي معاهدة تمس بهذا الحق تصبح باطلة في نظر القانون الدولي. فجبل طارق هو ملك لسكان جبل طارق، وستواصل حكومة المملكة المتحدة الدفاع عن حقهم غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم. غير أنه ينبغي للجنة أن تعترف بهذه الحقيقة التي لا محيد عنها من خلال مساعدة سكان جبل طارق على استكمال عملية تقرير المصير.

٧ - وذكر السيد بيكاردو أن إسبانيا ما زالت تُظهر عداء كبيراً تجاه جبل طارق بغزوها لمياهه الإقليمية، منتهكة بذلك القانون الدولي وملحقة الضرر بنموذجه الاقتصادي. وأعرب

١١ - لكن ثمة حالات "استعمار بالرضا"، يتخلى فيها سكان إقليم ما عن استقلالهم السياسي دون مراعاة لمعايير اللجنة ويكون ذلك أحياناً على حساب الحقوق الشرعية لطرف ثالث، كما هو الحال بالنسبة لجبل طارق. وقال إن الأمم المتحدة أقرت بأن حالة الاستعمار تلك قوضت وحدة إسبانيا وسلامتها الإقليمية، أضف إلى أن الدولة القائمة بالإدارة نفسها أقرت بأن استقلال هذه المستعمرة خلافًا لرغبة إسبانيا ليس بالأمر الممكن. واعتبر أن هذين العاملين يمثلان وحدهما سبباً كافياً للمطالبة بحل تفاوضي. وأشار إلى أنه ليس من الواقعي الاعتقاد بأن حكومته ستقبل بالتجاهل المستمر للحقوق الشرعية لإسبانيا التي تكفلها معاهدة أوترخت ومبادئ الأمم المتحدة.

١٢ - وقال إنه ينبغي للجنة أن تسترشد بولاية الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار. فعلى مدى ثلاثة عقود، لم تكف الجمعية العامة عن حث المملكة المتحدة وإسبانيا على التوصل إلى حل من خلال الحوار وعملية بروكسل. وأضاف أن إسبانيا طالبت باستئناف الحوار الثنائي، الذي توقف بسبب رفض الدولة القائمة بالإدارة مناقشة مستقبل جبل طارق. وإن إسبانيا مقتنعة بأن بإمكان الدولتين التوصل إلى حل معقول ومبتكر دون إغفال مصالح سكان المستعمرة.

١٣ - وتابع قائلاً إنه على الرغم من توقف عملية بروكسل، فإن إسبانيا بقيت على استعداد للانخراط في تعاون إقليمي لتهيئة مناخ بناء من الثقة والتعاون المتبادلين من أجل مصلحة ورخاء جبل طارق والمنطقة، لا سيما منطقة كامبو دي جبل طارق. كما أشار إلى أن إسبانيا كانت سباقة سنة ٢٠٠٤ لقيادة منتدى الحوار بشأن جبل طارق بوصفه مبادرة للتعاون وبناء الثقة لتمهيد الطريق للمفاوضات بشأن السيادة. ولكن جلسات الحوار توقفت سنة ٢٠١٠ بسبب إصرار الحكومة المحلية لجبل طارق على استغلال محادثات متصلة بمواضيع تقنية وبالتعاون المحلي لتأكيد مطالبها

عن أسفه لانسحاب إسبانيا من منتدى الحوار بشأن جبل طارق في حين كانت حكومة الإقليم حريصة على العمل مع حكومة إسبانية لديها استعداد لاغتنام الفرص من أجل المصلحة الإنسانية والتجارية المتبادلة وتحقيق أكبر قدر من الازدهار والاستقرار في المنطقة. وينبغي لإسبانيا أن تتطلع إلى أوروبا موحدة تنعم شعوبها ودولها بالسلم وتعمل سوياً، بحيث يمكن لسكان جبل طارق أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم وفقاً لأحكام القانون الدولي. ولهذا الغاية، سيعمل إقليم جبل طارق مع اللجنة لاستكمال عملية إنهاء استعماره، لكن من الحيوي بالنسبة للجنة أن تشرع على نحو استباقي في الدفاع عن حقوق سكان جبل طارق دون مزيد من الإبطاء.

٨ - انسحب السيد بيكار دو.

٩ - السيد أرياس (مراقب عن إسبانيا): قال إن الحلقة الدراسية الإقليمية الأخيرة لمنطقة بحر الكاريبي المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار قد شددت على ضرورة إحراز تقدم في مجال إنهاء الاستعمار. إلا أن تلك المهمة كانت أكثر تعقيداً في بعض الأقاليم بسبب نزاعات متصلة بشرعية ممارسة السيادة من قبل الدولة القائمة بالإدارة. وأضاف أن أي صيغ جديدة لتحقيق أهداف اللجنة يجب أن تضع في الحسبان مبادئ الأمم المتحدة والقرارات المتصلة بكل حالة على حدة.

١٠ - وأضاف أن على اللجنة أن تنظر، على أساس كل حالة على حدة، إن كانت درجة الحكم الذاتي التي حققها إقليم مستعمر تعكس قدرته على حكم نفسه بنفسه بطريقة مسؤولة ومستقلة. وقال إن رأي السكان في الأقاليم التي لا توجد فيها نزاعات مرتبطة بحقوق دولة أخرى يعد عاملاً مهماً في عملية إنهاء الاستعمار. ويجب على الدول القائمة بالإدارة وسكان تلك الأقاليم أن يشرعوا في حوار غايته فك الروابط الاستعمارية أو تحويلها دون تأخير.

الإسبانية بإقليم جبل طارق لا أساس لها لأن إسبانيا تنازلت عن هذا الإقليم إلى الأبد بموجب معاهدة أوترخت. والأكثر من ذلك فإن مطالبته رُفضت في استفتاءين اثنين أجريا في جبل طارق. وأضاف قائلاً إن حملة الحكومة الإسبانية ضد جبل طارق في وسائل الإعلام الإسبانية واعتداءاتها ومضايقاتها لا تنجح سوى في تقوية عزيمة سكان الإقليم.

١٦ - وأعرب عن خيبة أمله الكبيرة تجاه اللجنة التي يبدو أنها لا ترغب في مساعدة إقليم جبل طارق على إنهاء استعمارها، كما لم تقدم رأياً فيما إذا أنهى الدستور الجديد لجبل طارق حالة استعمار الإقليم. وأضاف أن مسألة جبل طارق لا يمكن أن تُحل من خلال مفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا، كما تقترح اللجنة، علماً بأن حكومة المملكة المتحدة اعترفت بحق سكان الإقليم في تقرير مصيرهم ولن تشارك بالتالي في محادثات مع إسبانيا بدون موافقتهم. وتساءل كيف يمكن لسكان جبل طارق أن يحصلوا من اللجنة على رد بناء ومفيد. وأعرب عن أمله في أن تقوم اللجنة بإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم في أقرب وقت ممكن لتحقيق بعض التقدم في عملية إنهاء الاستعمار.

١٧ - انسحب السيد ماتبوس.

١٨ - الرئيس: اقترح أن تواصل اللجنة النظر في مسألة جبل طارق في دورتها المقبلة، مع مراعاة التوجيهات التي قد ترغب الجمعية العامة في تقديمها في دورتها الثامنة والستين.

١٩ - تقرر ذلك.

#### مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2013/1)

٢٠ - السيد لاسو ميندوزا (إكوادور): أعاد تأكيد دعم حكومته لتطلعات شعب الصحراء الغربية لممارسة حقه في تقرير مصيره عن طريق الاستفتاء، وفقاً لولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وقال إن وفد بلاده دأب على حث جميع الأطراف، بما فيها دول الجوار،

السيادية. ولم تقبل الحكومة الإسبانية الجديدة وقتها ذلك الاستخدام لآلية التعاون الإقليمي واقترحت بالتالي على المملكة المتحدة إطاراً جديداً للتعاون الإقليمي، يمكن للإدارات المختصة التطرق فيه لمختلف المسائل. فالمسائل ذات الصلة بالسيادة والولاية يجب أن تُحل من خلال مباحثات ثنائية بين إسبانيا والدولة القائمة بالإدارة، كما دعت إلى ذلك ولاية الأمم المتحدة المستندة إلى عمل اللجنة الخاصة. وحث في الختام اللجنة على عدم إزالة أي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي من اللائحة ما لم ينته استعمارها وفق معاييرها الخاصة.

#### الاستماع لمقدمي الالتماسات

١٤ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ماتبوس (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق) مقعداً إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

١٥ - السيد ماتبوس (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق): قال إن جبل طارق هو ملك لأهله ولا يمكن أن تتنازل عنه المملكة المتحدة أو أن تأخذه إسبانيا. وأضاف أن سكان جبل طارق يرفضون بإجماع شبه كامل مطالبة إسبانيا بأراضيهم وأن مجموعته سعت للحصول على الاعتراف بحقهم في تقرير المصير على نحو غير قابل للمنازعة والتصرف، عملاً بمبادئ الأمم المتحدة المطبقة في حالة الشعوب التي لا تتمتع أقاليمها بالحكم الذاتي. وذكر أن سكان جبل طارق يجب أن يكون لديهم الحرية في اختيار مستقبلهم السياسي دون مراعاة للمطالب الإسبانية المؤسسة على وضع قديم لم يعد صالحاً في عالمنا الحديث. ومن غير المنطقي القول إنه يمكن إنهاء استعمار إقليم ما بتطبيق مبدأ سلامة الأراضي ما لم يكن ذلك بموافقة صريحة من سكان الإقليم مُعبر عنها بطريقة ديمقراطية. كما ذكر أن مبدأ تقرير المصير منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وسوف يكون من غير الأخلاقي تسليم سيادة جبل طارق لأي طرف خلافاً للترغيب المعلنة لمواطني الإقليم. إن مطالبة الحكومة

٢٢ - السيدة دياز مندوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن حكومة بلادها ملتزمة التزاماً تاماً بمبدأ تقرير المصير، واعترفت ببلادها رسمياً بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منذ سنة ١٩٨٣. وفنزويلا تعيد تأكيد أملها في التوصل إلى حل عادل ونهائي للنزاع يكفل للشعب الصحراوي ممارسة حقه الشرعي في تقرير مصيره ويضمن احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وقالت إن وفد بلادها دعا الأمين العام ومبعوثه لمضاعفة جهودهما للتوصل إلى حل سياسي مقبول للطرفين يضمن للشعب الصحراوي حق تقرير مصيره، وفقاً لغايات ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة. وفي الختام، رحبت باسم الوفد الفنزويلي بإصدار الجمعية العامة القرار ١٣٤/٦٧ وأعربت عن أملها في أن يمكن إجراء استفتاء سلمي في أقرب وقت ممكن للشعب الصحراوي من الممارسة الكاملة لحقه في تقرير مصيره، بما في ذلك الاستقلال عملاً بذلك القرار والمقررات ذات الصلة الأخرى الصادرة عن كيانات الأمم المتحدة.

٢٣ - السيد خيمينيز (نيكاراغوا): أعاد تأكيد تضامن حكومة بلاده مع كفاح الشعب الصحراوي في سبيل تقرير مصيره والحصول على استقلاله، وأضاف أنها ما زالت تأمل في أن تتواصل المحادثات بين الطرفين - الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والمغرب - بدون شروط مسبقة، بشكل يكفل للشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير مصيره وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ومضى قائلاً إن المحادثات حول مستقبل الإقليم قد فشلت للأسف، ولكن في الوقت ذاته يستمر نهب الثروات الطبيعية للصحراء الغربية، مع ما يترتب عن ذلك من نتائج وخيمة على حقوق التنمية الاقتصادية المستدامة للشعب الصحراوي. وذكر أن وفد بلاده يساوره القلق بشأن الحالة الحرجة للاجئين، ويدعو الدول المانحة للاستمرار في المساهمة في تلك الجهود الإنسانية ويناشد جميع الأطراف المعنية بأن ترصد حقوق

وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة والمبعوث الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، السيد كريستوفر روس، لمضاعفة الجهود لضمان إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية، على نحو يكفل للشعب الصحراوي ممارسة حقه الشرعي في تقرير مصيره، عملاً بأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥). وأضاف قائلاً إن من المهم أيضاً القيام برصد مستقل ومحيد وشامل ومتواصل لحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين؛ وكانت جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) قد اقترحت فيما مضى إدراج هذه المسؤولية ضمن ولاية البعثة. وقال إن الإسراع في حل مسألة الصحراء الغربية سوف يكون له تأثير مهم على القضايا الإقليمية على نطاق واسع، وعلى الاستقرار في منطقة الساحل بشكل خاص.

٢١ - السيدة كومسانيا بيردومو (كوبا): قالت إن شعب الصحراء الغربية له الحق السيادي في تحديد مستقبله دون ضغوط أو شروط مهما كان نوعها. وذكرت أن المجتمع الدولي قلق من النهب الذي تتعرض له الثروات الطبيعية للصحراء الغربية، في انتهاك للحقوق الاقتصادية للشعب الصحراوي. وإن اللاجئين في المخيمات يجدون صعوبات في الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية وإن أحوالهم تفاقمت جراء تناقص الدعم الإنساني للبلدان المانحة بسبب الأزمة الاقتصادية. وأضافت أن كوبا، بالرغم من ضعف مواردها، تساهم في تنمية الشعب الصحراوي، وخاصة في مجال التعليم؛ ففي سنة ٢٠١٢، تخرج أكثر من ٨٠٠ طالب صحراوي من المعاهد التعليمية الكوبية. وأوضحت كذلك أنه على الرغم من أن طرفي النزاع في الصحراء الغربية أكدا موافقتهم على مواصلة المحادثات، فإنه لم يتم إحراز أي تطور ملموس في المسألة. وأصبح من الملح إيجاد حل لهذا النزاع الطويل الأمد ويعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

٢٦ - ولكي تساهم الأمم المتحدة في إيجاد حل للحالة في الصحراء الغربية بدلاً من أن تكون جزءاً من المشكلة يتعين عليها ألا تقتصر دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين على مجرد اتخاذ قرارات سيكون مصيرها التجاهل من طرف دولة أظهرت مرارا وتكرارا عدم احترامها لحق تقرير المصير. وذكر أن للجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار ولاية واضحة ويتعين عليها بالتالي بذل قصارى جهدها لإتمام عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية بشكل يضمن للشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير مصيره بكل حرية ودون قيود. كما دعا اللجنة إلى أن توفد فوراً بعثة لتقصي الحقائق في الصحراء الغربية من أجل تحديث المعلومات المستقاة خلال آخر زيارة قامت بها للإقليم سنة ١٩٧٥. وأخيراً، ينبغي للجنة أن تعقد دورة خاصة بشأن مسألة الصحراء الغربية بهدف إعادة تأكيد اهتمامها بالموضوع.

٢٧ - انسحب السيد بخاري.

٢٨ - الرئيس: قال إنه يرى أن اللجنة ترغب في إحالة جميع الوثائق ذات الصلة في إطار هذا البند من جدول الأعمال إلى الجمعية العامة لتيسر على لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) النظر في هذا البند.

٢٩ - تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١١:٤٠.

الإيمان للشعب الصحراوي وتضمن احترامها. وقد اعترفت بلاده رسمياً بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منذ ١٩٧٩ وأنها ستواصل دعمها لكفاح الشعب الصحراوي من أجل حصوله على الاستقلال والحصول على مقعد في الأمم المتحدة.

#### الاستماع لمقدمي الالتماسات

٢٤ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بخاري (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو)) مقعداً إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٥ - السيد بخاري (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو)): قال إنه، رغم مضي ٤٠ سنة من المساعي والمحادثات برعاية المجتمع الدولي لحل مسألة الصحراء الغربية، فإن رفض المغرب لخطة التسوية التي وافق عليها مجلس الأمن الدولي وسحبه الثقة من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة قوضا جهود التوصل إلى حل عادل ودائم. ووصلت المحادثات المباشرة التي انطلقت سنة ٢٠٠٧ إلى طريق مسدود منذ سنة ٢٠١٢، عندما تعثر ما يُعرف بمخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب. وأضاف أنه للأسف لم يتخذ مجلس الأمن الدولي ما يكفي من الإجراءات لإقناع المغرب بالوفاء بالتزاماته، وهو ما يمكن اعتباره موطن ضعف يساهم في تغذية آمال الدولة المحتلة. وقال إن هذه الحالة يمكن أن تُضر بمصداقية المنظمة، كما أن غياب أي إدانة يمكن أن يستغلها المغرب كذريعة للتمادي في إطالة وضعه "لا حرب، لا سلام" الراهنة، ونهب الثروات الطبيعية للصحراء الغربية وانتهاك حقوق الإنسان للشعب الصحراوي بدون عقاب، رغم توثيق هذه الانتهاكات في تقارير الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة ومن قبل العديد من المنظمات الحقوقية الدولية. وقال إن الوضع المأساوي في الصحراء الغربية يجري على مرأى من الأمم المتحدة ممثلة ببعثة الأمم المتحدة، التي تحولت إلى بعثة فاقدة لأية فعالية تقريباً بسبب تعنت المغرب.